

NO COVER
(1)

NO COVER
(2)

Page missing

Page missing

الفهرست

الصفحة

البنود التي نأرتها الجمعية العامة في الفترة الممتدة من ٢٤ نيسان (ابريل)
الى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٨

هـ

القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة
في الفترة الممتدة من ٢٤ نيسان (ابريل) الى ٢٣ أيلول
(سبتمبر) ١٦٦٨

(٢٣٧١) (الدورة ٢٢) - (٢٣٧٥) (الدورة ٢٢))

١ القرارات المتخذة دون الرجوع الى اية لجنة رئيسية

٩ القرار المتخذ بناء على تقرير اللجنة الاولى

١٧ تكوين الميئات

١٨ ثبت القرارات



البنود التي نظرتها الجمعية العامة
في الفترة الممتدة من ٢٤ نيسان (ابريل) الى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٨ (١)

٢ - دقيقة صمت للصلاة او التأمل .

٣ - تفويضات الممثلين في الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة :

(ب) تقرير لجنة التفويضات .

٢٨ - عدم انتشار الملاحة النووية :

(أ) تقرير مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح (٢) .

٦٤ - مسألة افريقيا الجنوبية الغربية (٣) .

٦٨ - مسألة توحيد وادماج البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعدة لافريقيا الجنوبية الغربية
والبرامج التدريبية الخاص المنشأ للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية،
والبرامج التعليمية والتدريبية لافريقيا الجنوبية : تقرير الاسين العام .

٩٤ - الحالة في الشرق الاوسط (٣) .

٩٦ - قبول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة (٤) .

(١) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٦٤٢ المنعقدة في ١ كانون الاول
(ديسمبر) ١٦٦٧ ، ابقاء البنود ٢٨ (أ) و ٦٤ و ٦٤ في جدول اعمال دورتها الثانية والعشرين
(A/7090) . كما تتضمن هذه القائمة جميع البنود الاخرى التي نظرت فيها الجمعية العامة في
الفترة الممتدة من ٢٤ نيسان (ابريل) الى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٦٦٨ . للاطلاع على كامل
جدول الاعمال ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ١٦
(A/6716) ، ص ٥ و ص ٢١٧ .

(٢) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٦٤٣ المنعقدة في ٢٤ نيسان (ابريل)
١٦٦٨ ، استمرار نظر اللجنة الاولى في هذا البند .

(٣) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٦٤٣ المنعقدة في ٢٤ نيسان (ابريل)
١٦٦٨ ، مواصلة نظر هذا البند في جلسة عامة .

(٤) قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٦٤٣ المنعقدة في ٢٤ نيسان (ابريل)
١٦٦٨ ، ابقاء هذا البند في جدول اعمال دورتها الثانية والعشرين ونظيره في جلسة عامة .



القرارات المتخذة دون الرجوع الى اية لجنة رئيسية

المحتويات

رقم القرار	العنوان	البنسب	تاريخ اتخاذ	الصفحة
٢٣٧١ (الدورة ٢٢)	قبول موريس في عضوية الامم المتحدة A/L.545 و Add.1 و Add.2)	٩٦	٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨	٢
٢٣٧٢ (الدورة ٢٢)	مسألة افريقيا الجنوبية الغربية (A/L.546/Rev.1)	٦٤	١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨	٢
٢٣٧٤ (الدورة ٢٢)	تفويضات الممثلين في الدورة الثانية والمشرفين للجمعية العامة (A/6990/Add.1)	٣ (ب)	١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨	٥
٢٣٧٥ (الدورة ٢٢)	تفويضات الممثلين في الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة (A/6990/Add.1)	٣ (ب)	٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٦

القرارات الاخرى

٦	مسألة توحيد وادماج البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، والبرامج التدريبية الخاص المنشأ للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، والبرامج التعليمي والتدريبي لابناء افريقيا الجنوبية	٦٨	٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٦
٧	الحالة في الشرق الاوسط	٩٤	٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٧

القرار ٢٣٧١ (الدورة ٢٢)
قبول موريس في عضوية الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وتد تلتت توصية مجلس الامن الصادرة في ١٨ نيسان (ابريل) ١٦٦٨ بقبول موريس في عضوية الامم المتحدة (١) ،

وتد نذارت في طالب العضوية الذن قدمته موريس (٢) ،
تقرير قبول موريس في عضوية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ١٦٤٢
٢٤ نيسان (ابريل) ١٦٦٨

القرار ٢٣٧٢ (الدورة ٢٢)
مسألة افريقيا الجنوبية الغربية

ان الجمعية العامة ،

وتد نذارت في تقرير مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية (٣) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٠٠ ،
وقرارها ٢١٤٥ (الدورة ٢١) المتخذ في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٦٦٦ ، وقرارها ٢٢٤٨
(١ - ٥) المتخذ في ١٦ أيار (مايو) ١٦٦٧ ، وقرارها ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) و ٢٣٢٥
(الدورة ٢٢) المتخذين في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٦٦٧ ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والحشرون ، المرفقات ، البند ٦٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/7083 .

(٢) A/7073 . للاطلاع على نص هذه الوثيقة المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والحشرون ، ملحق كانون الثاني وشباط وآذار (يناير وفبراير ومارس) ١٦٦٨ ، الوثيقة S/8466 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والحشرون ، المرفقات ، البند ٦٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/7088 .

وان تلاحظ مع القلق الشديد ان رفض حكومة افريقيا الجنوبية سحب ادارتها من اقليم افريقيا الجنوبية الغربية قد عرقل نيل الاقليم للاستقلال وفقا للقرارات المختصة الصادرة عن الامم المتحدة ،
وان تدرك العواقب الوخيمة لاستمرار الاحتلال الاجنبي لاقليم افريقيا الجنوبية الغربية من قبل افريقيا الجنوبية ، الامر الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ،

وان يساورها القلق لان رفض حكومة افريقيا الجنوبية المستمر لمراعاة الالتزامات المترتبة عليها ازاء الامم المتحدة والمجتمع الدولي باسره ، مما يجعل من المستحيل على مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية الاضطلاع الفعال بالوظائف التي اسندتها اليه الجمعية العامة ، بشكل تديبا ارضا لسلطة الامم المتحدة ،

وان تأسف لتعدى حكومة افريقيا الجنوبية لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٤ (الدورة ٢٢) ، وقرار مجلس الامن ٢٤٥ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، وقراره ٢٤٦ (١٩٦٨) المتخذ في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، بشأن القبر على ابناء افريقيا الجنوبية الغربية الوانيميين المناهزين في سبيل الاستقلال ، ونفيهم ومحاكمتهم وادانتهم بصورة لا قانونية ،

وان تدرك المسؤولية الخاصة المباشرة المترتبة على الامم المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية الغربية الغربية شحبا واقلما ، وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) وقرارها ٢٢٤٨ (٥ - ١) ،

وان تشير الى قرار مجلس الامن ٢٤٦ (١٩٦٨) ، ولا سيما فقرته الديباجية الاغيرة التي نصت على ان المجلس يدرك المسؤولية الخاصة المترتبة عليه تجاه افريقيا الجنوبية الغربية شحبا واتلما ،

وان تراعي الراء التي ابدتها ممثلو شعب افريقيا الجنوبية الغربية اثناء مشاوراتهم مع مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية ،

١ - تعلم ان افريقيا الجنوبية الغربية ستسمى " ناميبيا " من الآن فصاعدا ، وفقا لرغبات شعبها ؛

٢ - وتعيد علما بتقرير مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية وتحرب عن تدبيرها للجهود التي بذلها المجلس لمباشرة المسؤوليات والوظائف الموكولة اليه ؛

٣ - وتقرر ان يطلق على مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية اسم " مجلس الامم المتحدة لناميبيا " ، وعلى مفوض الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية اسم " مفوض الامم المتحدة لناميبيا " ؛

٤ - وتقرر ان يتولى مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، مع مراعاة احكام قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (٥ - ١) ، وعلى سبيل الاولوية ، الوظائف التالية :

(أ) يتولى المجلس ، بالتشاور وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى المختصة التابعة للأمم المتحدة ، التي التمس منها في الفقرة ٢ من الجزء " ثالثا " من القرار ٢٢٤٨ (د - ٥) تقديم المساعدة التقنية والمالية الى ناميبيا ، مسئولية انشاء برنامج طوارئ منسقة لتقديم مثل تلك المساعدة ، بغية مواجهة مقتضيات الحالة الحاضرة ؛

(ب) يتولى المجلس ، بالتشاور مع الحكومات التي تبدي عنايتها واهتمامها بذلك ، تدعيم برنامج تدريبي للناميبيين يتيح استحداث ملائمة من الموظفين والتقنيين والمهنيين يستأجر تدريبهم شؤون الدولة في ميداني الادارة العامة والانماء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ؛

(ج) يواصل المجلس ، على سبيل الاستعجال ، مشاوراته بشأن مسألة صرف وثائق سفر للناميبيين تمكنهم من السفر الى الخارج ؛

٥ - وتؤكد من جديد حق الشعب الناميبى ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، ومشروعية كفاحه ضد الاحتلال الاجنبي ؛

٦ - وتدين حكومة افريقيا الجنوبية لرفضها المستمر التزام قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وارفضها الانسحاب من ناميبيا ، ولعرقلتها الجهود التي يبذلها مجلس الامم المتحدة لناميبيا للذباب الى ناميبيا ؛

٧ - وتشجب التدابير التي اتخذتها حكومة افريقيا الجنوبية لا حكام سيطرتها الالاتونية على ناميبيا ولتدمير وحدة شعب ناميبيا وسلامتها الاقليمية ؛

٨ - وتشجب اعمال تلك الدول التي شجعت حكومة افريقيا الجنوبية ، بتعاونها السياسي والحزبي والاقتصادي المستمر مع تلك الحكومة ، على تحدى سلطة الامم المتحدة وعرقلة نيل ناميبيا الاستقلال ؛

٩ - وتطلب الى جميع الدول الامتناع عن اى تعامل مع حكومة افريقيا الجنوبية قد يؤدى الى ادامة احتلال افريقيا الجنوبية الالاتونى لناميبيا ، واتخاذ التدابير الاقتصادية وغير الاقتصادية اللازمة لتأمين انسحاب ادارة افريقيا الجنوبية فوراً من ناميبيا ؛

١٠ - وتطالب كذلك الى جميع الدول اسداء المساعدة الادبية والمادية اللازمة للشعب الناميبى في كفاحه الشرعى في سبيل الاستقلال ، والى مساعدة مجلس الامم المتحدة لناميبيا على تنفيذ ولايته ؛

١١ - وترى ان استمرار الاحتلال الاجنبي لناميبيا من قبل افريقيا الجنوبية ، تعدى يمساً للقرارات المختصة الصادرة عن الامم المتحدة وللمركز الدولي المقرر للاقليم ، يمثل تهديداً خطيراً للسلام والامن الدوليين ؛

١٢ - وتكرر طلبها الى حكومة افريقيا الجنوبية سحب جميع قواتها العسكرية والشرائية وادارتها من ناميبيا فوراً ودون اي قيد او شرط ؛

١٣ - وتوصي مجلس الامن بأن يتخذ على سبيل الاستعجال جميع الخطوات المناسبة لتأمين تنفيذ هذا القرار ، وبأن يتخذ التدابير الفعالة اللازمة ، وفقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، لتأمين ازالة الوجود الجنوب افريقي فوراً من ناميبيا ولكفالة نيل ناميبيا استقلالها وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (الدورة ٢١) ؛

١٤ - وتلتصق من الامين العام مواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة لتمكين مجلس الامم المتحدة لناميبيا من اداء واجباته ؛

١٥ - وتلتصق من الامين العام اعلام الجمعية العامة ومجلس الامن بما يلزم عن تنفيذ هذا التبرار .

الجلسة العامة ١٦٧١

١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨

القرار ٢٣٧٤ (الدورة ٢٢)

تفويضات الممثلين في الدورة الثانية
والعشرين للجمعية العامة

ان الجمعية العامة ،

تقرر لجنة التفويضات الثاني (١) .

الجلسة العامة ١٦٧٢

١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨

(١) المرجع الاخير ، الاضافة التابعة للبند ٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة

. A/6990 / Add.1

القرار ٢٣٧٥ (الدورة ٢٢)
تفويضات الممثلين في الدورة الثانية
والعشرين للجمعية العامة

ان الجمعية العامة ،

تقر تقرير لجنة التفويضات الثالث (١) .

الجلسة العامة ١٦٧٣
٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

*
* *

القرارات الاخرى

مسألة توحيد وادماج البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعتمدة
لافريقيا الجنوبية الغربية ، والبرنامج التدريبي الخاص المنشأ للاقاليم
الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، والبرنامج التعليمي والتدريبية
لابناء افريقيا الجنوبية
(البند ٦٨)

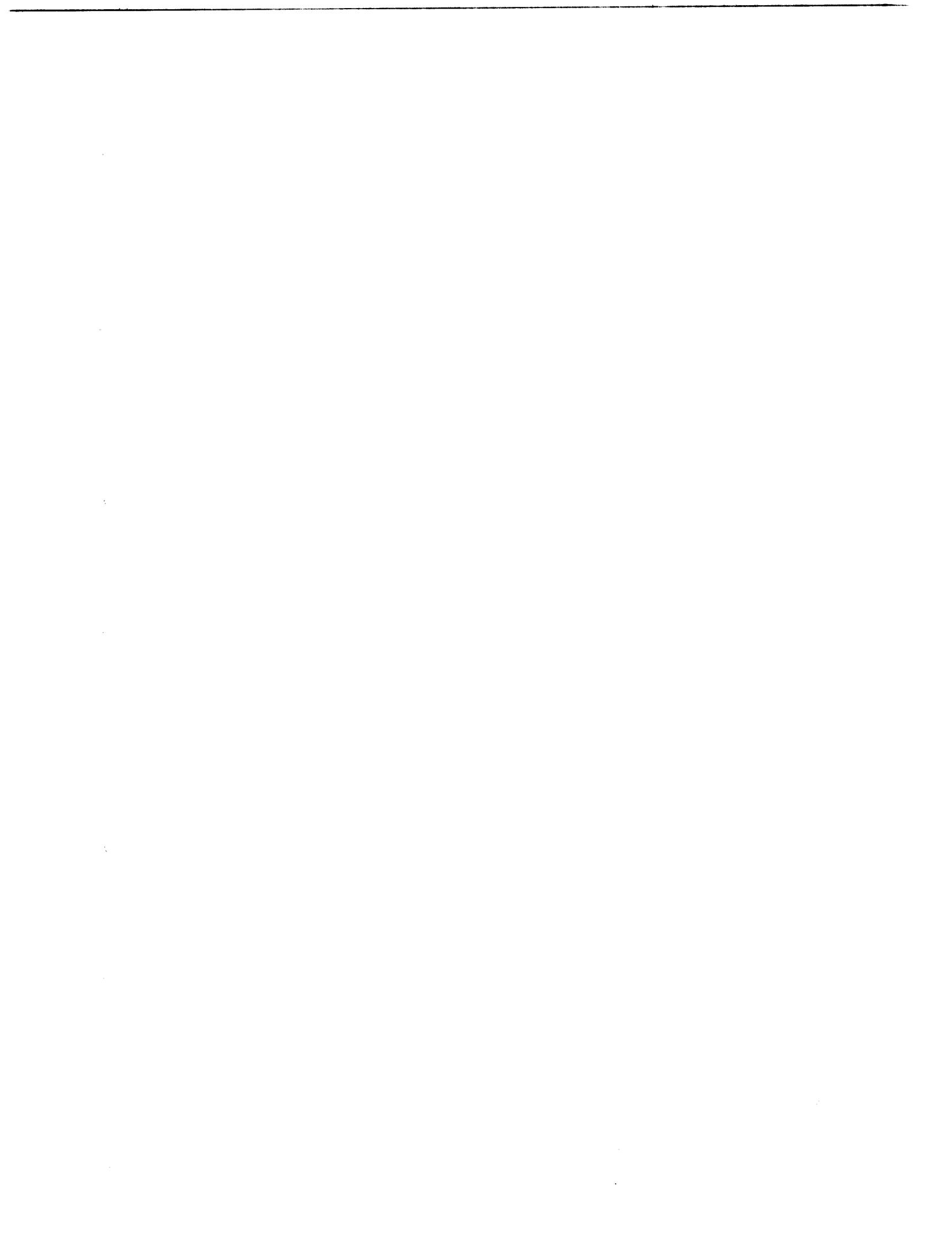
تررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٦٧٣ ، المنعقدة في ٢٣ أيلول (سبتمبر)
١٩٦٨ ، ويحد ان استمعت الى بيان رئيس الجمعية (٢) ، ان تبحث من جديد ، في دورتها
الثالثة والعشرين ، مسألة تكوين اللجنة الاستشارية المعنية بمنح الاعانات بموجب برنامج الامم
المتحدة التدريبي والتعليمي ، التي انشأتها الجمعية العامة تنفيذا لقرارها ٢٣٤٦ (الدورة ٢٢)
المتخذ في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

(١) المرجع الاخير ، الاضافة ٢ التابعة للبند ٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/6990/Add.2 .

(٢) انظر ايضا : A / 7062 .

الحالة في الشرق الاوسط
(البند ٦٤)

ترت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٦٧٣ المنعقدة في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ ، ان تدج في مشروع جدول اعمال دورتها الثالثة والعشرين ، البند ذا العنوان التالي :
" الحالة في الشرق الاوسط " .



القرار المتخذ بناءً على تقرير اللجنة الأولى

القرار ٢٣٧٣ (الدورة ٢٢)

مماهدة عدم انتشار الاسلحة النووية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٣٤٦ ألف (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، وقرارها ٢١٥٣ ألف (الدورة ٢١) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، وقرارها ٢١٤٤ (الدورة ٢١) المتخذ في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، وقرارها ٢٠٢٨ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، وقرارها ١٦٦٥ (الدورة ١٦) المتخذ في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ،

والتناحاً منها بالحاج مسألة منع انتشار الاسلحة النووية ومضاعفة التعاون الدولي في انماء التابيتات السلمية للطاقة النووية ، وبأهميتها الكبيرة ،

وتد نذرت في تقرير مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح ، المؤرخ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ (١) ، وان تمتدح العمل الذي قامت به اللجنة في وضع مشروع معاهدة عدم الانتشار ، المرفقة بذلك التقرير (٢) ،

والتناحاً منها بأن جميع الدول الموقعة للمعاهدة ، تملك ، وفقاً لاحكامها ، حق إجراء الابحاث اللازمة من الداتة النووية وانتاجها واستخدامها للاغراض السلمية ، ومكنة اقتناء الغامات والمستهلكات الانشائية الناجمة وكذلك المعدات اللازمة لتحضير واستخدام وانتاج المواد النووية للاغراض السلمية ،

والتناحاً منها كذلك بأن اي اتفاق لمنع زيادة انتشار الاسلحة النووية يجب ان يتيح في التسرب رتت ممان بالتدابير الفعالة اللازمة لوقف سباق التسلح النووي ولنزع السلاح النووي ، وبأن معاهدة عدم الانتشار من شأنها الاسهام في تحقيق هذا الهدف ،

وانه تؤدد ان مصلحة السلم والأمن الدوليين ترتب على فتتي الدول العائرة للاسلحة النووية والدوا غير العائرة للاسلحة النووية كليهما مسئولية التصرف وفقاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والتي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند ٢٨ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/7072-DC/230 .
(٢) المرجع الاخير ، المرفق الاول .

تقضي بالانقراض المساواة السيادية بين جميع الدول وبالاتيان عن التهديد باستعمال القنبلة او استعمالها في الحلاقات الدولية وبتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ،

- ١ - تمتدح معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المرفق نصها بهذا القرار ؛
- ٢ - وتلتص من الحكومات الوديفة عرض المعاهدة للتوقيع والتصديق في اقرب موعد ممكن ؛
- ٣ - وتتحرب عن املها في ان ينضم الى المعاهدة اكبر عدد ممكن من فقهي الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية كليهما ؛
- ٤ - وتلتص من مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح ومن الدول الحائزة للاسلحة النووية ان تواصل ، على وجه الاستعجال ، المفاوضات المتعلقة بالتدابير الفعالة المتصلة بوقت سابق التسامح النووي في موعد قريب وينزع السلاح النووي ، والمتعلقة بمعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام التام ، في حال مراقبة دولية شديدة فعالة ؛
- د - وتلتص من مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح اجراء الاعلام اللازم عن سير اعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين .

الجلسة العامة ١٦٧٢

١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨

المرفق

معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية

ان الدول الحاقدة لهذه المعاهدة ، والمشار اليها فيما يلي بتعبير " اطراف المعاهدة " ،
ان تدرك الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة ، وضرورة القيام ، بالتالي ، ببذل
جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ امن الشعوب ،
وان تحتد ان انتشار الاسلحة النووية يزيد كثيرا من خطر الحرب النووية ،
ومراجعة منها لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، التي تدعو الى عقد اتفاق بشأن منسج
زيادة انتشار الاسلحة النووية ،
وان تتعهد بالتعاون في تسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت
النووية السلمية ،

وان تبدي تأييدها للجهود البحثية والاستحدائية وغيرها من الجهود الرامية الى تحزيـز
التدابير اللازم ، في اطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لمبدأ الضمان الفعال لتدفق

التعامات والمواد الانشطارية الخاصة باستعمال الادوات والوسائل التقنية الاخرى في بعض المناطق الاستراتيجية ،

وان تؤيد المبدأ القاطن بأن تتاح ، للاغراض السلمية ، لجميع الدول الاطراف في المعاهدة ، سواء منها الدول الحائزة للأسلحة النووية او الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فوائد التابيتات السامية المتتنية النووية ، بما في ذلك اية منتجات فرعية قد تعصل عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية من استعدادات الاجهزة المتفجرة النووية ،

واتتناها منها بأنه يحق لجميع الدول الاطراف في المعاهدة ، تطبيقاً لهذا المبدأ ، ان تشترك في اتم تبادل ممكن للمعلومات العلمية لتحريز انماء تطبيقات الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، وان تسهم في ذلك التحريز استقلالاً او بالاشتراك مع الدول الاخرى ،

وان تحلن انتواءها تحقيق وقف سباق التسليح النووي في اقرب وقت ممكن ، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي ،

وان تعضد جميع الدول على التعاون لبلوغ هذا الهدف ،

وان تذكر ان الدول الاطراف في معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي رتحت سطح الماء ، الموقعة في عام ١٩٦٣ ، ابدت ، في دياجة المعاهدة ، عزمها على تعديتها والتف الايدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية ،

وان تود زيادة تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول ، تسهيلاً لوقف تصنيع الاسلحة النووية ، ولتصفية جميع مخزوناتنا الموجودة ، ولازالة الاسلحة النووية ووسائل ايصالها ممن اعتدتها النووية تنفيذاً لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالية ،

وان تذكر ان الدول ملزمة ، وفقاً لميثاق الامم المتحدة ، بالامتناع ، في علاقاتها الدبلوماسية ، عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة او ضد استقلالها السياسي او على اي وجه آخر مناف لمقاصد الامم المتحدة ، وان تحريز اقامة وصيانة السلم والامن لدوليين ينبغي ان يجرى بأقل تعويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية الى السلمية ،

تد اتنتت على ما يلي :

المادة الاولى

تشهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بصدد تلجها الى اي مكان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى ،

او اية سيطرة على مثل تلك الاسلحة او الاجهزة ؛ وعدم القيام اذالقا بمساعدة او تشجيع او منح اية دولة من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية على صنع اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او اقتنائها او اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة اخرى .

المادة الثانية

تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم قبولها من اي ناقل كان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، اي نقل لأية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او لأية سيطرة على مثل تلك الاسلحة والاجهزة ؛ وعدم صنع اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او اقتنائها بأية طريقة اخرى ؛ وعدم التماس او تلقي اية مساعدة في صنع اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى .

المادة الثالثة

١ - تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجرى التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظام الوكالة الاساسي ونظام ضماناتها ، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحرى تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية الى الاسلحة النووية او الاجهزة المتفجرة النووية الاخرى ويراعى ، في اجراءات تنفيذ الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة ، تطبيقها على الخامات او المواد الانشطارية الخاصة سواء كان يجرى انتاجها او تعذيبها او استخدامها في اي مرفق نووي رئيسي او كانت موجودة خارج ذلك المرفق . ويراعى تدابير الضمانات المطلوبة في هذه المادة على جميع الخامات او المواد الانشطارية الناتجة في جميع النشاطات النووية السلمية المباشرة داخل اقليم تلك الدولة ، تمت ولا يتبينها ، او المباشرة تمت مراقبتها في اي مكان آخر .

٢ - تتعهد كل دولة من الدول الاطراف في المعاهدة بعدم توفير (أ) اية خامات او مواد انشائية خاصة ؛ (ب) او اية معدات او مواد معدة او مهينة خاصة لتحضير او استخدام او انتاج المواد الانشائية الخاصة ، لأية دولة من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، للاغراض السلمية ، الا اذا كانت تلك الخامات او المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة .

٣ - يراعى في تنفيذ الضمانات المطلوبة في هذه المادة التزام احكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة وتنادى عرقلة نماء الاطراف الاقصادى او التقني او التعاون الدولي في ميدان

النشاطات النووية السلمية ، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية بغية تسهيل سير اراء استخدام او انتاج المواد النووية للاغراض السلمية وفقا لاحكام هذه المادة ومبدأ الضمان المنصوص عليه في بياضة المعاهدة .

٤ - تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والتي تكون اطرافا في هذه المعاهدة ، بحقد اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستيفاء الشروط المطلوبة في هذه المادة ، وتفضل ذلك اما استقلالا او بالاشتراك مع الدول الاخرى وفقا للنظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويبدأ التفاور على عقد تلك الاتفاقات في غضون ١٨٠ يوما من بعد نفاذ هذه المعاهدة . ويبدأ التفاور ، بالنسبة الى الدول التي تودع وثائق تصديقها او انضمامها بعد فترة ال ١٨٠ يوما ، في موعد لا يتجاوز تاريخ ذلك الايداع . وتنفذ تلك الاتفاقات في موعد لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا من بعد موعد بدء المفاوضات .

المادة الرابعة

١ - يعطى تفسير اى حكم من احكام هذه المعاهدة بما يفيد اغلاله بالحقوق غير المتباينة للتعاون التي تملكها جميع الدول الاطراف في المعاهدة في انماء بحث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية دون اى تمييز ووفقا للمادتين الاولى والثانية من هذه المعاهدة .

٢ - تتعهد جميع الدول الاطراف في هذه المعاهدة بتيسير اتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، ويكون اتم التبادل في الاشتراك في ذلك التبادل . وتراعى كذلك الدول الاطراف في المعاهدة ، والقادرة على ذلك ، التعاون في الاسهام ، استقلالا او بالاشتراك مع الدول الاخرى او المنظمات الدولية ، في زيادة انماء تدابير الطاقة النووية للاغراض السلمية ، ولا سيما في اقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تكون اطرافا في هذه المعاهدة ، مع ايلاء المراعاة الحقة لاحتياجات مناطق العالم المتنامية .

المادة الخامسة

تتعهد كل دولة من الدول الاطراف في المعاهدة باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون اطرافا في هذه المعاهدة بالشواهد التي يمكن ان يفيها من اية تدابير سلمية للتدابير النووية ، وذلك على اساس عدم التمييز ووفقا لاحكام هذه المعاهدة وفي ذلك المراعاة الدولية المناسبة وعن طريق الاجراءات الدولية المناسبة ، ولتأمين عدم تعميها تلك الدول الاطراف عن الاجهزة المتفجرة المستعملة الا اقل نفقة ممكنة وعدم تضمين تلك النفقة اية مصاريف من مصاريف البحث والاستعدادات . ويكون للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون اطرافا في

هذه المعاهدة مكنة الحصول على تلك الفوائد ، بموجب واحد أو أكثر من الاتفاقات الدولية الخاصة ،
عن طريق هيئة دولية مختصة يتوفر فيها التمثيل الكافي للدول غير العائزة للأسلحة النووية . ويبدأ
إجراء المفاوضات بشأن هذا الموضوع بعد نفاذ المعاهدة بأقرب وقت ممكن . ويجوز أيضاً ، للدول
غير العائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافاً في هذه المعاهدة ، أن تحصل على تلك الفوائد ،
إن رُتبت ذلك ، بموجب اتفاقات ثنائية .

المادة السادسة

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن
نية من التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي ، وعن
معاينة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة .

المادة السابعة

لا تتنازل هذه المعاهدة أي حكم يخل بحقوق مجموعة من الدول في عقد معاهدات تعليمية
تستهدف تأمين عدم وجود أية أسلحة نووية إطلاقاً في أقاليمها المختلفة .

المادة الثامنة

١ - يجوز لأية دولة من الدول الأطراف في المعاهدة اقتراح ادخال أية تعديلات طيبة
ويقدم نصهاى تعديل مقترح الى الحكومات الوديعة التي تتولى انهاء الى جميع الدول الأطراف في
المعاهدة . وتقوم الحكومات الوديعة بحدث ، اذا طلب اليها ذلك ثلث الدول الأطراف في المعاهدة
أو أكثر ، بمقترح مؤتمر للنظر في ذلك التعديل تدعو اليه جميع الدول الأطراف في المعاهدة .

٢ - يقتضي اقرارى تعديل نيله اغلبيه اصوات جميع الدول الأطراف في المعاهدة ، بما فيها
اصوات جميع الدول العائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافاً في المعاهدة ، وجميع الدول الأطراف
الانوية التي تكون ، عند انهاء التعديل ، أعضاء في المجلس التنفيذي للوكالة الدولية للدائنة
الذرية . وينفذ التعديل ، بالنسبة الى كل دولة من الدول الأطراف تودع وثيقة تصديقها عليه ،
بايداع وثائق تصديق اغلبيه جميع الدول الأطراف ، بما فيها وثائق تصديق جميع الدول العائزة
للأسلحة النووية والتي تكون أطرافاً في المعاهدة وجميع الدول الأطراف الاخرى التي تآون ، عند
انهاء التعديل ، أعضاء في المجلس التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينفذ التعديل بحسب
ذلك ، بالنسبة الى أية دولة طرف اخرى ، بايداع هذه الدولة الدلف لوثيقة تصديقها عليه .

١ - يعتمد للدول الأطراف في المعاهدة ، بعد خمس سنوات من نفاذها ، مؤتمر في جنيف ، بسويسرا لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكد من انه يجرى تحقيق اهداف الديباقة واعمال اعدام المعاهدة . ويجوز بعد ذلك ، على فترات خمس سنوات ، باقتراح يقدم لذلك من اغلبيه الدول الادارة في المعاهدة الى الحكومات الودية ، تأمين عقد مؤتمرات مماثلة الغرض لاستعراض سير المعاهدة .

المادة التاسعة

١ - تعرض هذه المعاهدة لتوقيع جميع الدول . ويجوز الانضمام اليها في اي وقت الأيية دولة لم توقعها قبل نفاذها وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة .

٢ - تنفذ هذه المعاهدة لتصدق الدول الموقعة لها وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، الصين بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الودية .

٣ - تنفذ هذه المعاهدة بايداع وثائق تصديق الدول المصينة . حكوماتها بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الودية واربحين دولة اخرى من الدول الموقعة لهذه المعاهدة . ويتخذ في هذه المعاهدة بتعبير الدولة الحائزة للاسلحة النووية كل دولة صنعت او فجرت او سلاح نووي او انا جهاز متفجر نووي آخر قبل ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ .

٤ - تنفذ هذه المعاهدة ، بالنسبة الى الدول التي تكون قد اودعت وثائق تصديقها عليها او انما عليها اليها بعد نفاذها ، ابتداء من تاريخ ايداع تلك الدول لوثائق تصديقها او انما عليها .

٥ - تنبى الحكومات الودية ، الى وجه السرعة ، الى جميع الدول الموقعة لهذه المعاهدة او المنامة اليها ، وتاريخ كل توقيع ، وتاريخ ايداع كل وثيقة تصديق عليها وانضمام اليها ، وتاريخ نفاذها وتاريخ ورود اية طلبات لحقد اي مؤتمر ، واية اعلانات اخرى .

٦ - تقوم الحكومات الودية بتسجيل هذه المعاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة العاشرة

١ - يقرر لكل دولة من الدول الأطراف ، ممارسة منها لسيادتها القومية ، حق الانسحاب من المعاهدة اذا قررت ان شدة ايداعها استثنائية ذات حلة بموضوع المعاهدة قد اضررت بما العموم القومية العليا . ويجب عليها اعلان ذلك الانسحاب ، قبل ثلاثة اشهر من حصوله ، الى جميع الدول الاخرى الأطراف في المعاهدة والى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

٢ - يصار ، بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة ، الى عقد مؤتمر لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة الى اجل غير مسمى او تمديد لها لفترة او فترات معددة جديدة . ويكون اتفاق هذا القرار بأغلبية الدول الاطراف في المعاهدة .

المادة الحادية عشرة

ررت هذه المعاهدة بخمس لغات رسمية متساوية هي الاسبانية والانجليزية والروسية والصينية والفرنسية ، وتودع في محفوظات الحكومات الودية . وتقوم الحكومات الودية بارسال صور معدقة منها الى الحكومات الدول الموقعة لها او المنضمة اليها .

واثباتا لما تقدم ، قام الممثلون الواردة اسماؤهم ادناه بتوقيع هذه المعاهدة بعد تقديم تفويضااتهم التي وجدت مستوفية للشكل بحسب الاصول .

محررت من نسخ في بتاريخ (١) .

(١) - جرى توقيع المعاهدة في لندن وموسكو وواشنطن في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٨ .

ثبتت القرارات

ان قرارات الجمعية العامة مرقمة حسب ترتيب اتخاذها .
ويشمل ثبت القرارات هذا القرارات المختلفة التي
اتخذتها الجمعية العامة في الفترة الممتدة من
٢٤ نيسان (ابريل) الى ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

الصفحة	تاريخ اتخاذ	البند	العنوان	رقم القرار
٢	٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٨	٩٩	قبول موريس في عضوية الامم المتحدة	٢٣٧١ (الدورة ٢٢)
٢	١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨	٦٤	مسألة افريقيا الجنوبية الغربية	٢٣٧٢ (الدورة ٢٢)
٩	١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨	٢٨	معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية	٢٣٧٣ (الدورة ٢٢)
٥	١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨	٣ (ب)	تفويضات الممثلين في الدورة الثانية والمشرفين للجمعية العامة	٢٣٧٤ (الدورة ٢٢)
٦	٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٣ (ب)	تفويضات الممثلين في الدورة الثانية والمشرفين للجمعية العامة	٢٣٧٥ (الدورة ٢٢)

القرارات الاخرى

مسألة توحيد وادماج البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعدة
لافريقيا الجنوبية الغربية ، والبرنامج التدريبي الخاص المنشأ
للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، والبرنامج التعليمي
والتدريبي لابنات افريقيا الجنوبية

٦	٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٦٨
٧	٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٩٤



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a : Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
